

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بالنظر لعمدنا السفر الى لبنان

وبمقتضى الفقرة (ط) من المادة الثامنة والعشرين من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

١ - تعيين هيئة نيابة لممارسة صلاحياتنا مدة غيابنا ، مؤلفة من دولة السيد ابراهيم هاشم ومعمالي السيد احمد الطراونة وسماحة الشيخ نديم الملاح .

٢ - تمارس هيئة النيابة جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء اية تعديلات في الدستور والتفويض بمقد المعاهدات و ابرامها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم .

١٩٥٦/٦/١٣

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء

سعيد المقي

وزير الداخلية

محمد علي المجاوي

اعلان

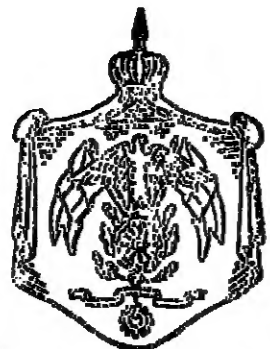
بمباشرة هيئة النيابة الموقرة اعمالها

يعلن ان هيئة النيابة الموقرة اقسمت بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ١٤ حزيران سنة ١٩٥٦ ميلادية بحضور مجلس الوزراء اليمين بمقتضى الفقرة (ي) من المادة (٢٨) من الدستور ، وقد باشرت سلطاتها الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتباراً من هذا التاريخ .

١٩٥٦/٦/١٤

رئيس الوزراء

سعيد المقي



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم السبت ٨ ذو القعدة سنة ١٣٧٥ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٨٠

الفهرس

١٦٧١ - ١٦٧٤	قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون رسوم طابع الواردات »
١٦٧٤ - ١٦٧٩	قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي »
١٦٧٩ - ١٦٨٠	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ « نظام هيئة الماء المعدل »
١٦٨١	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨١	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم الملاهي العامة ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٢	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم ذبذبة الحيوانات التي تذبذبة بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٢	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ « نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٣	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٣	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٤	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ « نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ضمن منطقة بلدية الحصن »
١٦٨٤ - ١٦٨٥	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٥٦ « نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الحصن »



هكذا من المأهول

قانون المملكـة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٦

قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة الرابعة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٤ - ١ - تستوفي رسوم طوابع الواردات بالصاق الطوابع على المستندات بالقيم التي نص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون اذا كانت القيمة لا تزيد على عشرة دنانير وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفي ما لم يكن الشخص المكلف قانونا بالصاق الطوابع قد ابطلها بكتابة اسمه عليه او وضع خاتمه او رسم اياه او بأية صورة تجعله غير صالح للاستعمال مرة اخرى وذلك من وضع التاريخ الصحيح عليه .

٢ - اذا زادت قيمة الطوابع الواجب الصاقها عن العشرة دنانير تستوفي هذه القيمة من قبل محاسب مالية المقاطعة نقداً بموجب وصول مقبوضات .

٣ - رسوم طوابع الواردات الواجب استيفاؤها من رواتب وعلاوات الموظفين والمتقاعدين ومخصصات وعلاوات اعضاء مجلس الامة الشهرية تقطع نقداً على نفس المستند .

المادة ٣ - تلغى المادة السادسة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٦ - ١ - مع مراعاة اي نص خاص في هذا القانون تستوفي رسوم الطوابع عن اي مستند مذكور في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون من الشخص الذي نظم المستند لمصلحته وتلتصق الطوابع وتبطل من قبل ذلك الشخص عند تنظيم المستند .

٢ - تستوفي رسوم الطوابع بالصاق الطوابع على المستند الذي ينظم بين الحكومة او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رسمية واي شخص آخر من قبل ذلك الشخص .

المادة ٤ - تلغى المادة التاسعة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

٩ - اذا نشأ خلاف حول ما اذا كان مستند ما تابعاً للرسم او غير تابع او حول مقدار الرسم المستحق عليه فيحق لأي شخص له مصلحة في ذلك المستند ان يرفع هذا الخلاف باستدعاء الى وزير المالية الذي يكون قراره في هذا الخلاف قطعياً .

المادة ٥ - تلغى المادة العاشرة من القانون الاصيلي :

المادة ٦ - تلغى المادة (١٢) من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

١٢ - ١ - اذا ابرز شخص ما الى اي موظف من موظفي الحكومة او موظفي امانة العاصمة او الى اية بلدية او مؤسسة رسمية في المملكة اي مستند لم تلتصق عليه الطوابع اللازمة او الصقت عليه طوابع ناقصة فعلى ذلك الموظف ان يرسل المستند الى محاسب المالية في المقاطعة لاستيفاء الغرامة المترتبة على ذلك الشخص وفقاً لهذا القانون مع الصاق الطوابع التي لم تكن الصقت او الصقت ناقصة على ذلك المستند .

٢ - اذا قبل اي موظف من موظفي الحكومة او امانة العاصمة او اية بلدية او مؤسسة رسمية في المملكة مستنداً لم تكن قد الصقت عليه الطوابع المستحقة او كانت الطوابع الملصقة ناقصة فنقض عليه الغرامة بموجب المادة (١٣) من القانون الاصيلي وذلك علاوة على تغريم صاحب المستند :

المادة ٧ - تلغى المادة السادسة عشرة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

١٦ - جميع الغرامات المفروضة بموجب هذا القانون تعتبر ديناً مستحقاً للحكومة وتحصل مع رسوم طوابع الواردات وفق اجكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٨ - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة (٢٣) من القانون الاصيلي :

(ولا يشمل ذلك الجنود المسرحين الذين يتقاضون رواتب شهرية قدرها دينار واحد) :

المادة ٩ - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة (٢٤) من القانون الاصيلي :

(ولغرض رسوم مقطوعة على دور السبيل بدلا من الصاق طوابع على تذاكر الدخول) .

المادة ١٠ - يعدل البند الثاني من الفقرة (١) النسبة من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيلي كما يلي :

٢ - تذاكر الدخول الى اماكن اللهو :

فلس	دينار
١٠	عن كل تذكرة لا تزيد قيمتها المستوفاة من الشاري على ١٠٠ فلس
٢٠	عن كل تذكرة تزيد قيمتها المستوفاة من الشاري على ١٠٠ فلساً ولا تتجاوز ٢٠٠ فلس
٣٠	عن كل تذكرة تزيد قيمتها المستوفاة من الشاري على ٢٠٠ فلس ولا تتجاوز ٣٠٠ فلس
٤٠	عن كل تذكرة تزيد قيمتها المستوفاة من الشاري على ٣٠٠ فلس ولا تتجاوز ٤٠٠ فلس
٦٠	عن كل تذكرة تزيد قيمتها المستوفاة من الشاري على ٤٠٠ فلس ولا تتجاوز ٥٠٠ فلس
٢٥٠	٢٠٪ من قيمة اية تذكرة تزيد قيمتها على ٥٠٠ فلس : من كل تذكرة لم يذكر فيها مبلغ معين :

هكذا من أجل

المادة ١١ - تلغى البنود ١٥ و ١٣ و ٢٠ من الفقرة (٢) المقطوعة - من جدول الرسوم رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنها بالبنود التالية :

فلس	دينار	
٥٠	٥ - أ -	الشهادة الصادرة من اية دائرة رسمية او امانة العاصمة او اية بلدية او مؤسسة رسمية في الملكية لشخص بناء على طلبه الا اذا كانت تلك الشهادة خاصة للرسم من وجه آخر .
٥٠	ب -	الشهادة التي يبرزها الشخص للدوائر الرسمية او لامانة العاصمة او لبلدية او مؤسسة رسمية
١٠	٦ - أ -	اية وثيقة غير تابعة لرسم الطابع (قوائم المطالبة) تقدم للحكومة او لامانة العاصمة او لبلدية او لمؤسسة رسمية لتعزيز المطالبة بالاستحقاق لا تقل قيمتها عن دينار واحد
١٠	ب -	اية وثيقة غير تابعة لرسم الطابع تقدم للحكومة او لامانة العاصمة او لبلدية او مؤسسة رسمية لتعزيز اي مطالبة يشار اليها في استدعاء
٣٠	٧ - أ -	الاستدعاءات او المضابط التي ترسل برقياً او بأية طريقة اخرى داخل المملكة الى اية دائرة رسمية او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رسمية
٥٠	ب -	عند رفع اي مما ذكر في الفقرة (أ) الى جلالة الملك المعظم
١٠	١٣ -	الوصول المعطى مقابل دفع مبلغ من المال قدره دينار واحد فأكثرويشمل ذلك مستندات السلفات الشخصية التي تمنح لموظفي الحكومة وامانة العاصمة والبلديات والمؤسسات الرسمية او برد الامانات المودعة (غير امانات النفقات) او براءات اللمة التي لم يذكر فيها مبلغ معين
٢٠	٢٠ - أ -	عن كل مرتب شهري او خصصات شهرية او علاوة شهرية او مبلغ من النفقات او من الامانات المرصودة او اجور المساعي يدفع من الخزينة المالية او من مؤسسة رسمية او من امانة العاصمة او اية بلدية اذا كانت القيمة ديناراً واحداً ولا تتجاوز (٢٥) ديناراً
٤٠	ب -	اذا زادت القيمة على (٢٥) ديناراً

المادة ١٢ - يضاف البند الآتي الى الفقرة (٢) المقطوعة من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل كبنود (٢١) :

فلس	دينار	
٣٠	٢١ -	التصاريح التي تعطى من قبل وزارة التجارة - الجمارك لاصحاب وسائل النقل الميكانيكية التي تدخل الى المملكة بصورة مؤقتة من سوريا ولبنان شرط المعاملة بالمثل

المادة ١٣ - تعيل الفقرة (١) من البند (١) من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل كما يلي :
- حفره البلديات والقرى والمالية التي توزعها الحكومة على المحتاجين من الزواج

المادة ١٤ - يلغى البند (١١) من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنه بالبند التالي :

١١ - تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة عندما تقم فيها المؤسسات الخيرية او الدينية او النوادي الرياضية او النوادي الثقافية حفلات لمنفعة الخاصة كلباً شريطة ان تصدر شهادة بذلك من متصرف اللواء او قائم مقام القضاء التي تقم فيه على ان لا يسمح للمؤسسات الخيرية او الدينية باقامة اكثر من حفلتين في السنة الواحدة ، اما اذا زاد عدد هذه الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل :

المادة ١٥ - تضاف البنود التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل :

١٥ - جنود الاحتياط في الجيش العربي الاردني المسرحون الذين لا يزيد راتبهم الشهري عن الدينار الواحد
١٦ - شهادة استئجار وسائل الركوب والشحن .
١٧ - نموذج اخراج رزم الانلام الملونة الى الخارج التي تقدم من قبل الحاجج والسياح والزوار الاجانب الذين يؤمنون المملكة
١٨ - مستندات النفقات التي تدفع من الخزنة المالية الى البلديات ونقابات المحامين والاطباء والمهندسين
١٩ - الوصول المعطى من قبل موظفي الحكومة او امانة العاصمة او بلدية او مؤسسة رسمية لقاء ما يدفع لهم من الاشخاص المكلفين بدفع الضرائب والرسوم والتأمينات

المادة ١٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون

١٩٥٦/٦/٤

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
سعيد المقي

وزير المالية
بشاره غصيب

○○○○○○

في (١٦) من الشهر الثاني من سنة ١٣٧٦

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٦

قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع قانون ضريبة الاراضي

هكذا من المجلد

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان ١٩٥٦ .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (١) من المادة ٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ان يعان بقرار مقترن بتصديق جلالة الملك بنشر في الجريدة الرسمية ان القرى او الاحواض او القطع المذكورة في القرار ستكون خاضعة لضريبة الاراضي طبقاً لاحكام هذا القانون اعتباراً من التاريخ المعين في القرار .

المادة ٣ - ١ - تحذف عبارة (الذي يقرره وزير المالية) الواردة فيما يلي :-

أ - البندين (أ، ب) من الفقرة (١) من المادة السابعة من القانون الأصلي .

ب - الفقرة (٢) من المادة (١٠) من القانون الأصلي .

ج - البند (هـ) من الفقرة (١) من المادة (١٨) من القانون الأصلي .

٢ - تحذف عبارة (الذي يسميه وزير المالية) الواردة في الفقرة (١) من المادة (١٩) من القانون الأصلي .

المادة ٤ - تلغى المادة الثامنة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة (٨) الاعتراض على جدول تصنيف الاراضي وقائمة تخمين الابنية الصناعية :-

١ - يحق لأي شخص لحقه حيف من تصنيف او تقدير الخمين ان يقدم خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تمليق جدول تصنيف الاراضي او قائمة تخمين الابنية الصناعية اعتراضاً خطياً على نسختين الى محاسب القضاء مقابل ائصال رسمي مستنداً الى سبب او اكثر من الاسباب التالية :-

أ - ان مساحة او صنف اي حوض او اية قطعة قد ذكر مغلوطاً في جدول تصنيف الاراضي .

ب - ان اسم المعتبر قد ادرج او اغفل ذكره خطأ في قائمة تخمين الابنية الصناعية .

ج - ان اسم شخص آخر قد ادرج او اغفل ذكره خطأ في قائمة تخمين الابنية الصناعية .

د - ان قيمة الاجمار السنوي الصافي للبناء الصناعي المدرج في قائمة تخمين الابنية الصناعية اعلى او ادنى مما يتجاوز ١٠٪ مما ينبغي ان يكون :

هـ - ان البناء قد ادرج خطأ في قائمة تخمين الابنية الصناعية كبناء صناعي :

٢ - على المحاسب ان يرسل نسخة من هذا الاعتراض الى رئيس لجنة الاعتراض واخرى الى الخمين :

المادة ٥ - تلغى المادة التاسعة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة (٩) لجنة الاعتراض على جداول التصنيف وقوائم تخمين الابنية الصناعية :-

١ - تعين لجنة الاعتراض بأمر من وزير المالية من ثلاثة اشخاص اثنان من موظفي الحكومة على ان يكون احدهما رئيساً وشخص ثالث غير موظف ينتخبه الحاكم الاداري من ذوي الخبرة والكفاية :

٢ - يكون للجنة الاعتراض ولكل عضو من اعضائها الصلاحيات المخولة للمخمن المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون :

٣ - تعتبر جميع الاجراءات التي تتخذها لجنة الاعتراض والقرارات التي تصدرها والامور التي تجريها قطعية اذا قامت بها او وافقت عليها اكثرية اعضاء اللجنة .

٤ - على لجنة الاعتراض ان تبلغ اشعاراً خطياً الى المعتبر والمخمن تبين فيه الزمان والمكان المعينين للنظر في الاعتراض ويعتبر المخمن في هذه الحالة هو المعتبر عليه .

٥ - تنظر لجنة الاعتراض في الاعتراض وتفصل فيه ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - لا تنتظر لجنة الاعتراض في اي اعتراض مساً لم يكن المعتبر قد اودع الخزينة خصال مدة الاعتراض ديناراً واحداً امانة مقابل الرسوم والتنفقات .

ب - اذا تخلف احد فرقي الاعتراض عن الحضور رغم تبليغه ودون عذر شرعي فيجوز للجنة الاعتراض ان تصدر القرار الذي تراه مناسباً .

٦ - يرسل رئيس لجنة الاعتراض قرر صدور قرار اللجنة نسخة منه الى المعتبر واخرى الى الخمين ونسخة ثالثة الى المحاسب المختص .

٧ - كل تعديل تقرره لجنة الاعتراض على جدول تصنيف الاراضي او قائمة تخمين الابنية الصناعية يدونه كل من الخمين والمحاسب في النسخ الموجودة لديه ويوقع على هذا التعديل .

٨ - اذا ظهر للجنة الاعتراض ان المعتبر غير حق في اعتراضه يقيد الدينار المدفوع امانة بمقتضى البند (أ) من الفقرة (٥) من هذه المادة ايراداً للخرينة والا فيرد اليه .

المادة ٦ - ١ - تعدل المادتان ١٠ و ٢٢ من القانون الأصلي باضافة عبارة (باستثناء القرى والاحواض والقطع التي فوضت او افترزت اراضيها وثبتت على الخرائط) بعد كلمة (فيها) الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (١٠) والفقرة (١) من المادة (٢٢) .

٢ - اضافة عبارة (والقرى والاحواض والقطع التي فوضت او افترزت اراضيها وثبتت على الخرائط) بعد كلمة (تسويتها) الواردة في الفقرة (٤) من المادة (١٠) وبعد كلمة (اراضيها) الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٢٢) .

المادة ٧ - تضاف الفقرة التالية للمادة (١٠) من القانون الأصلي كفقرة (٦) :

تصنف جميع قطع الاراضي المستثناة من التسوية والكائنة ضمن القرى التي تمت تسوية اراضيها وتوزع الضريبة عليها وتحقق باسم مختار القرية بالنيابة عن المتصرفين .

المادة ٨ - تلغى المادة الحادية عشرة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة (١١) الاعتراض على لوائح توزيع الضريبة :-

١ - يجوز لأي شخص يعتبر ان حيفا لحقه من جراء التوزيع الذي تم بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون ان يقدم خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تمليق لائحة توزيع الضريبة اعتراضاً خطياً على نسختين الى المحاسب مقابل ائصال رسمي مستنداً الى سبب او اكثر من الاسباب التالية :-

١ - ان مساحة او صنف اية قطعة من الاراضي في اى حوض قد ذكر خلافاً لما ورد في جدول التصنيف .

ب - ان اسم المعارض قد ادرج او اغفل فيها خطأ .

ج - ان اسم شخص آخر قد ادرج او اغفل فيها خطأ .

د - ان الضريبة المتحققة عليه اعلى مما ينبغي ان تكون .

هـ - ان ضريبة البناء الصناعي اعلى مما ينبغي ان تكون .

٢ - على المحاسب ان يرسل نسخة واحدة من الاعتراض الى رئيس لجنة الاعتراض والنسخة الثانية الى لجنة توزيع الضريبة او المخمن وفق ما يقتضيه الحال .

المادة ٩ - تلغى المادة الثانية عشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة (١٢) لجنة الاعتراض على لوائح توزيع الضريبة :-

١ - تتألف لجنة الاعتراض برئاسة اكبر موظف اداري او من يقوم مقامه والمحاسب وعضو آخر غير موظف ينتخبه المحاكم الاداري من ذوي الخبرة والكفاية .

٢ - تعتبر جميع الاجراءات التي تتخذها لجنة الاعتراض والقرارات التي تصدرها والامور التي تجريها قطعية اذا قامت بها او وافقت عليها اكثرية اعضاء اللجنة .

٣ - على لجنة الاعتراض ان تبلغ اشعاراً خطياً الى المعارض والى لجنة توزيع الضريبة او المخمن وفق ما يقتضيه الحال تبين فيه المكان والزمان المعينين للنظر في الاعتراض وفي هذه الحالة تعتبر لجنة توزيع الضريبة او المخمن معترضاً عليه .

٤ - تنظر لجنة الاعتراض في الاعتراض وتفصل فيه ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - ان لا تنظر لجنة الاعتراض في اى اعتراض ما لم يكن المعارض قد اودع خلال مدة الاعتراض ديناراً واحداً في صندوق الخزينة امانة مقابل الرسوم والتفقات .

ب - اذا تخلف احد فرقاء الاعتراض عن الحضور رغم تبليغه ودون عذر شرعي فيجوز للجنة الاعتراض ان تصدر القرار الذي تراه مناسباً .

٥ - اذا ظهر للجنة الاعتراض عند النظر في اعتراض ما يتعلق بلوائح توزيع ضريبة القرى التي لم تتم فيها اعمال السوية والقرى والاحواض والقطع التي فوضت او افترزت اراضيها وثبتت على الخرائط والمنظمة من قبل لجنة توزيع الضريبة ان مقدار الضريبة اكثر من المبلغ الذي كان يجب ان يكون المعارض مكلفاً به بالنسبة الى ما هو بتصرفه من الاراضي فتنزل الزيادة عنه وتكلف لجنة توزيع الضريبة بتوزيع الزيادة على المكلفين بها ويكون قرارها قطعياً بالنسبة الى المعارض :

٦ - يرسل رئيس لجنة الاعتراض فور صدور قرار اللجنة نسخة منه الى المعارض واخرى الى المحاسب ونسخة ثالثة عن القرار الى المخمن اذا كان هو الذي قام باعداد لوائح التوزيع المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة (١٠) من هذا القانون .

٧ - يدون المخمن والمحاسب كل تعديل تقرره لجنة الاعتراض على لوائح توزيع الضريبة المحفوظة لديهما ويوقعانه بالاستناد الى القرار المبحوث عنه في الفقرة السابقة .

٨ - اذا ظهر للجنة الاعتراض ان المعارض غير عني في اعتراضه يقيد مبلغ التأمين ايراداً للخزينة والا فيرد اليه .

المادة ١٠ - تلغى المادة الخامسة عشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة (١٥) - الاعفاءات :-

١ - تعفى من ضريبة الاراضي ، الاراضي والابنية الصناعية التي يتصرف بها الاشخاص والهيئات المذكورة ادناه :-

أ - جلالة الملك .

ب - الحكومة .

ج - المصرف الزراعي .

د - ادارة الخط الحديدي الحجازي .

هـ - البلديات .

و - اي طائفة او هيئة دينية او خيرية او تعليمية او طبية معترف بها لدى الحكومة بقرار من مجلس الوزراء .

ز - اماكن العبادة لاي مذهب غير ممنوع .

ح - دولة اجنبية شرط المقابلة بالمثل .

ط - المواقع الاترية .

ي - النوادي الرياضية والثقافية المعترف بها .

ويشترط في جميع الحالات الوارد ذكرها في البنود من ب - ي ان لا تعفى هذه الاراضي او الابنية الصناعية من الضريبة اذا كانت ذات ايراد .

٢ - على المحاسب ان يحفظ سجلاً يبين فيه تفصيلات وافية عن الاراضي والابنية الصناعية التي تم اعفاؤها .

٣ - تعفى من ضريبة الاراضي ، الاراضي المذكورة ادناه :-

أ - الاراضي المغروسة موزاً لمدة سنة واحد تبدأ من اول نيسان من السنة التي تلي سنة غرسها .

ب - الاراضي المغروسة باشجار الحمضيات لمدة خمس سنوات تبدأ من اول نيسان من السنة التي تلي سنة غرسها .

ج - الاراضي المغروسة باشجار الزيتون والتخيل لمدة عشر سنوات تبدأ من اول نيسان من السنة التي تلي سنة غرسها .

د - الاراضي المحتوية على الاشجار البرية القابلة للتطعيم لمدة خمس سنوات تبدأ من اول نيسان من السنة التي تلي سنة تطعيمها .

هـ - الأراضي المغروسة بأشجار الكرم والأشجار المثمرة غير التي تقدم ذكرها لمدة ست سنوات تبدأ من أول نيسان من السنة التي تلي سنة غرسها .

و - البناء الصناعي لمدة سنتين تبدأ من أول نيسان من السنة التي تلي سنة اكتماله .

المادة ١١ - تعادل المادة (٢٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (ويرسل بذلك اشعاراً الى الخاسب) الى آخرها بعد حذف كلمة (ويؤرخها) .

المادة ١٢ - تلغى الفقرة (٣) من المادة (٢٩) من القانون الأصلي .

المادة ١٣ - تلغى المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

٣١ - يستمر العمل بقانوني ضريبة الأراضي الأردني لسنة ١٩٢٣ - ١٩٤٦ وقانون ضريبة الأملاك في القرى الفلسطينية لسنة ١٩٤٢ والجزء الثاني من قانون الاعفاء من الموائد والضرائب الفلسطينية لسنة ١٩٢٨ في القرى والأحياء والقطع التي لم يعلن خضوعها للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون . وفي حالة الاعلان عن خضوعها للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون يتوقف العمل بالقوانين المذكورة اذ تصبح نافذة على ان تظل جميع الانظمة والاوامر والاراسيم والاعلانات والاشعارات والتبليغات والتعيينات والوثائق التي صدرت او اعطيت او نقلت بمقتضاها سارية المفعول كأنها صدرت او اعطيت او نقلت بمقتضى هذا القانون الى ان تلغى او تعدل بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/٦/٤

الحسين بن طهول

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
علي حسنا	بشارة خصيب	سعيد المقي

في (حسين الله الملك مسرى) المحكمة للدورانية الثانية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٩
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦
نظام هيئة العلماء المعدل

المادة ١ - يطلى على هذا النظام اسم (نظام هيئة العلماء المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام هيئة العلماء رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعتزل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الأصلي بشطب عبارة (في كل اسبوع) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (في كل شهر مرة) .

١٩٥٦/٥/١٩

الحسين بن طهول

وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	خلوصي الخيري	فلاح المدادحة	وزير الخارجية
انسطاس حنايا	وزير المالية	وزير الصحة	سمير الرفاعي
وزير الزراعة	والاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	وزير المالية
والثروة والتعليم	سابا العكشه	مصطفى خليفة	هاشم الجبوسي

في (حسين الله الملك مسرى) المحكمة للدورانية الثانية

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٩
تأمر بوضع الانظمة التالية :

- ١ - نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٢ - نظام رسوم الملاهي العامة ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٣ - نظام رسوم ذبحة الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٤ - نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٥ - نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٦ - نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٧ - نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .
- ٨ - نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦ .

١٩٥٦/٥/٢٠

الحسين بن طهول

وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	خلوصي الخيري	فلاح المدادحة	وزير الخارجية
انسطاس حنايا	وزير المالية	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	سمير الرفاعي
وزير الزراعة	والاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	وزير المالية
والثروة والتعليم	سابا العكشه	مصطفى خليفة	هاشم الجبوسي

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٦.

المادة ٢ - يستوفي مجلس بلدية الحصن رسوماً عن الخضار والفواكه الطازجة التي تجلب للبيع ضمن منطقة البلدية في الأسواق العامة التي تخصصها البلدية بحسب النسب التالية :

فلس	دينار
٩٠	عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من الأثمار الحمضية
٩٠	عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من الخضار والفواكه
١٠٠	عن كل حمل جمل من الخضار والفواكه على اختلاف أنواعها
٦٠	عن كل حمل بغل أو بهيم من الخضار والفواكه على اختلاف أنواعها
٢٠	عن كل سلة كبيرة لا يزيد وزنها عن (١٥) كيلو غرام
١٠	عن كل سلة صغيرة لا يزيد وزنها عن (١٠) كيلو غرامات

المادة ٣ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم الملاهي العامة ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الملاهي العامة ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٦

المادة ٢ - تستوفي البلدية رسوماً قدره عشرة فلس عن كل تذكرة دخول الى السينما والملاهي والمراقص ودور التمثيل و٢٥٠ فلساً عن كل يوم للملاعب المتجولة على أن تغلق ابواب جميع الملاهي والملاعب المذكورة في تمام الساعة ١٢ ليلاً.

المادة ٣ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم ذبحية الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم ذبحية الحيوانات التي تذبح بقصد البيع ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٦ :

المادة ٢ - يستوفي لمنفعة بلدية الحصن الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية :

فلس	دينار
١٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز
٥٠	عن كل رأس من صغار الضأن أو الماعز
٦٠٠	عن كل رأس من البقر
٤٠٠	عن كل عجل أو خنزير
٨٠٠	عن كل رأس من الأبل أو الجاموس
٥٠٠	عن كل رأس من صغار الأبل والجاموس

المادة ٣ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٦

نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بيع الحيوانات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٦ .

المادة ٢ - تستوفي من المشتري الرسوم التالية عن الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية :

فلس	دينار
٤٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز
٢٥	عن كل خروف أو جدي لا يتجاوز السنة من العمر
١٠٠	عن كل رأس من البهائم أو صغارها
١٢٠	عن كل رأس من صغار البقر والخيول والبغال والأبل والجاموس
٢٥٠	عن كل رأس من البقر والخيول والبغال والأبل والجاموس

المادة ٣ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

هكذا من الأشهر

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/٤/١

المادة ٢ - أ - يستوفى رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس من كل بائع متجول يستخدم بهما او عربة يد لبيع الخضار والفواكه على اختلاف انواعها

ب - يستوفى رسم سنوي قدره (٢٥٠) فلساً من كل بائع خضار او فواكه او حلويات متجول لا يستعمل عربة يد او بهيم .

المادة ٣ - يستوفى رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس عن كل متر مربع او اجزائه من كل بسطة او مظلة للبائعين صرح المجلس البلدي باقامتها ضمن منطقة البلدية على ان لا تقل مساحتها عن مترين مربعين .

المادة ٤ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام

=====

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم اللوحات والاعلانات ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .

المادة ٢ - يستوفى رسم سنوي عن كل لوحة او اعلان او كتابة او صورة او علامة تعلق او تكتب او تنقش على اي حائوت او بيت او بناء اخر او فوقه ضمن المنطقة البلدية بقصد الاعلان عن مهنة او صناعة كما يلي :

فلس	دينار
٥٠٠	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها عن ٥٠ سم
٧٥٠	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها عن ٧٥ سم
١	عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها عن المتر الواحد :

ولستوفى الزيادة عن المتر بحسب هذه التعرفة :

المادة ٣ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦

نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ودمعها ضمن منطقة بلدية الحصن
صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراقبة الاوزان والمقاييس ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يعاين المجلس البلدي جميع انواع الاوزان والمقاييس المستعملة ضمن منطقة بلدية الحصن ويدفعها خلال شهر نيسان من كل سنة .

المادة ٣ - يستوفى المجلس البلدي من جميع الباعة رسم مائة قدود (٣٠) فلساً ورسم دبعة قدره (٨٠) فلساً عن كل قطعة مرة واحدة في كل سنة

المادة ٤ - يابى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

=====

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٥٦

نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الحصن

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - (يسمى هذا النظام (نظام رسوم القبان ضمن منطقة بلدية الحصن لسنة ١٩٥٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ .
المادة ٢ - تستوفى رسوم القبان عن جميع الموزونات التي تباع ضمن منطقة بلدية الحصن في الاسواق العامة خارج المخازن والحوانيت كما يلي :

فلس	دينار
١٠	عن كل ٥٠ كيلو غراماً او اي جزء منها
٥٠	عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من البصل
٢٠٠	عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من القمح
٢٥٠	عن كل ٢٥٠ كيلو غراماً من الجعيد او الدخان البلقاوي
٢٠٠	عن كل سيارة ملح او كلس
٥٠	عن كل حمل جمل من اللبن او الكلس
٥٠	عن كل حمل بهيم من الالبان
٢٠	عن كل حمل بهيم من الحطب

هكذا من أهل